

ملخص بحث: "التنصيب على الدين في الدساتير الغربية بين الاعتناق العقائدي والتوظيف السياسي"

عملت بعض دساتير الدول الأوروبية على الربط الوظيفي بين الكنيسة والدولة من خلال التنصيب الصريح عن الدين الرسمي للدولة أو اشتراط اعتناق الملك أو الرئيس لدين معين أو حتى مذهب ديني، وعلى سبيل المثال يمنح الدستور العرفي في بريطانيا نوعاً من الامتياز الخاص للكنيسة الأنغليكانية، يتجلى ذلك من خلال مراسيم تتويج الملك والتي تتطلب أداء القسم بالحفاظ على الكنيسة وعلى العقيدة والشعائر الدينية؛ إلى جانب ذلك يتمتع الملك بصلاحيات رئاسة الكنيسة الأنغليكانية، وأيضاً تعيين الأساقفة ورؤسائهم. إن التوجه نحو التنصيب على المسألة الدينية في الدساتير الغربية يطرح مسألة الدوافع السياسية من وراء حرص واضعي الدساتير في الغرب على إدراج مقتضيات تؤكد على الانتماء الديني للدولة؛ كما يبرز في ذات الوقت الدور المتنامي الذي يلعبه الدين في الحقل السياسي والمؤسسات المتحركة في قرار الدولة. فكثيراً ما شكل التنصيب على الدين في الدستور مدخلاً رئيساً للسلطات الحاكمة لشرعنة حكمها وإبعاد المسألة عنها، وعلى سبيل المثال يلجأ أصحاب المصالح السياسية إلى توظيف الدين لحصد الأصوات أثناء مشاركتهم في العملية الانتخابية. في المقابل يغذي التنصيب على الدين في الدساتير حضور المسألة الدينية في الحياة السياسية؛ فالفاتيكان في إيطاليا يتمتع بنفوذ سياسي قوي إذ كثيراً ما يتدخل في تعيين وزرائه في الحكومة وفي الإطاحة بآخرين غير مرغوب فيهم.

انطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الورقة إلى البحث عن العلاقة ما بين الدين والسياسي انطلاقاً من الوثائق الدستورية الغربية، من خلال التنقيب عن الدوافع السياسية وراء التنصيب على الدين في هذه الدساتير وما إذا كانت ترجع بالأساس إلى المعتقد الديني أم إلى التوظيف السياسي، وأيضاً من خلال استكشاف مدى تغذية المسألة الدينية في المجتمع الغربي من وراء هذا التنصيب. وينبثق عن هذه الإشكالية تساؤلات من قبيل:

- إلى أي مدى ساهمت دساتير الدول الغربية في تكريس الوجود الدستوري للدين؟
- كيف يمكن تفسير الحضور الديني في الدساتير الغربية؟
- ما الأهداف التي يسعى المشرعون لتحقيقها من وراء التنصيب على الدين في الدساتير؟

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن التنصيب على المسألة الدينية في معظم دساتير الدول الغربية؛ يرجع من جهة إلى أسباب مرتبطة بضرورة الإقرار بالهوية الدينية التي تقتضي في بعض الأحيان التعبير عنها من خلال الاعتراف بها دستورياً؛ كما قد ترجع إلى دوافع سياسية مرتبطة بمصالح الفاعل السياسي، وأكد أن الإقرار بالدين في الدساتير يمنح له دوراً متقدماً في الفضاء العام والحياة السياسية، وسيتم معالجة هذه الإشكالية من خلال المحاور الآتية:

- المحور الأول/ الحرية الدينية في بعض الدساتير الغربية.
- المحور الثاني/ التوظيفات السياسية للأطروحات الدينية في الدساتير الغربية.
- المحور الثالث/ التنصيب الدستوري وتكريس الدين في الحياة العامة الغربية.